الملك حسين والمواقف العملية التي تتخذها م.ت.ف. وأكد انه، في نهاية الامر، لا بد من تشجيع المنظمة واعطاء الفلسطينيين فرصة لكي يتكلّموا عن أنفسهم في أي مفاوضات مقبلة، وان تكون المنظمة التي اختارها هذا الشعب هي التي تتكلم نيابة عنه في المؤتمر الدولي، بعد ان تبلور موقفها من جهود السلام، وسوف يزداد تبلوراً بعد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني. كما أبلغ عبدالمجيد الى الجانب الاميركي ما أكده عرفات في القاهرة، وما تلقاه وزير الخارجية المصرية من ردود فعل القادة الاوروبيين الذي اجتمع بهم الرئيس مبارك بعد زيارة عرفات؛ فدعا الى ضرورة العمل من أجل عقد المؤتمر الدولي واعطاء الفلسطينيين حقهم الشرعي في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم المستقلة (**الاهرام**، القاهرة، ٢٧/٩/١٩٨٨).

على الرغم من ذلك، فان السؤال الذي ردده غير مراقب: ما هو السر الحقيقي وراء دعوة الرئيس ريغان لوزيري الخارجية، المصري والاسرائيلي، للاجتماع به ؟ قدّر بعض هؤلاء المراقبين ان الاجتماع الذي اختيرت له مناسبة منطقية، هي انعقاد الدورة السنوية للجمعية العامة للامم المتحدة، حمل أكثر من جديد:

- جاء الاجتماع بناء على طلب الادارة الاميركية بشخص الرئيس ريغان نفسه، وهو يعتبر الاول من نوعه منذ توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد.
- أُظهر اللقاء وكأنه ردة فعل على المتغيرات في المنطقة، خصوصاً الخطوة الاردنية بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية، والتي بدّلت معطيات التسوية وفتحت الباب لدور فلسطيني طامح لاثبات قدرته على ايجاد حل نهائي لعقدة التمثيل الفلسطيني في أي مفاوضات للحل.
- استهدف اللقاء، في توقيته، التأثير في خيارات الاطراف المعنية بالتسوية الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي تجرى دراستها وبلورتها حالياً (**القبس**، الكويت، ٢٩/٩/١٩٨٨).

غير ان البعض رأى ان ريغان لم يشأ، بمحاولته هذه، الاّ سحب البساط من تحت اقدام الاتحاد السوفياتي والدول الاوروبية التي اتجهت الى دعم الانتفاضة الفلسطينية معنوياً، وتتجه الى دعم الحكومة الفلسطينية المؤقتة في حال نجاح تشكيلها سياسياً، وربما عسكرياً. واستطرد هؤلاء انفسهم بتأكيد ان واشنطن لاحظت ان موسكو بدأت تمارس سياسة أكثر واقعية تجاه المنطقة، وبدأت تشجّع الاتجاه الجديد المعتدل والواقعي في م.ت.ف. وهذا، وحده، كفيل باثارة القلق لدى الولايات المتحدة من احتمال فقدان سيطرتها على مجرى الامور في الشرق الاوسط (**الحوادث**، لندن، ٣٠/٩/١٩٨٨).

الفلسطينيون، في أي حال، لم يراهنوا على تبدّل في الموقف الاميركي، من منطلق تجاربهم المريرة مع الولايات المتحدة، على حد تعبير أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح، الذي رأى، بحق، ان «الادارة الاميركية، في ظل الانتخابات المقبلة، والتنافس بين الحزبين، غير قادرة على اتخاذ موقف مؤيد للعرب؛ اذ لا مفر أمام المرشحين للرئاسة الاميركية من ارضاء الصوت اليهودي، من خلال تقديم دعم لاسرائيل بلا حدود، والتنكّر للحقوق العربية. وسيكون دور الادارة الاميركية محاولة للالتفات حول الانتفاضة، والتأثير على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني». وهكذا، فان «الطرف الاميركي لا يستطيع ان يقدّم سوى النصائح، والطرف الاسرائيلي لا يستطيع ان يلتزم بشيء، خصوصاً في مزاد الانتخابات الاسرائيلية»؛ وعليه، «فان توقيت عقد الاجتماع غير مناسب؛ كما انه اجتماع مع أطراف لا تريد، ولا تستطيع، ان تقدم شيئاً» (**المصدر نفسه**).

غير انه من الضروري، هنا، التذكير بمحطة الاجتماع الثلاثي وما نتج عنها من مواقف. يأتي في مقدمها موقف الرئيس الاميركي، الذي طلب من اسرائيل ـ حسب الوزير المصري ـ معالجة المشكلة الفلسطينية وايجاد حل سياسي لها؛ كما تحدث، لأول مرة، عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، مشيراً الى ضرورة التوصل الى حل سياسي لهذه المشكلة، التي لم تعد مشكلة لاجئين، وانما ينبغي النظر الى معالجة جانبها السياسي (**الاهرام**، ٢٨/٩/١٩٨٨). وفي اللقاء ذاته، حرص الجانب المصري على توضيح موقف م.ت.ف. وموقف مصر من مفهوم قرار التقسيم الصادر من هيئة الامم المتحدة العام ١٩٤٧، وأشار، في هذا الصدد، الى ان القرار الرقم ١٨١ قد نص على وطن